العدد: 01/ 2026 المجلد: 21 ISSN: 1112-7015
ص: 227 - 242 EISSN: 2602-5973

إبراز الشَّخصيَّة النَّحويَّة عند ابن السّيد البَطَلْيوسِي من خلال استدلاله بالشَّواهد النَّحويَّة في كتابه إصلاح الخلل الو اقع في الجمل للزَّجَّاجي

Highlighting the grammatical character of Ibn al-Sayyid al-Batalyusi through his reasoning based on grammatical evidence in his book Eslah el kalall in the jomal by al-Zajjaji

الدكتور: معتز إبراهيم عبد الرازق عواد *
غزة - فلسطين
motaz11.11@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/04/07	تاريخ القبول:2025/02/14	تاريخ النشر: 2026/03/31

****

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الشواهد المنقولة التي استعان بها ابن السيد البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، وملاحظة الاتجاه الذي سار عليه ابن السيد في شرحه لكتاب الزجاجي، وقد استعان الباحث بعلم الإحصاء، حيث عمل على إحصاء الشواهد الواردة في الكتاب، ومن ثم التَّوصُّل إلى بعض الاستنتاجات حول هذه العملية الإحصائية، وخاصة المتمثلة في منهجية ابن السيد في تناوله لكتاب الزجاجي، واكتشاف شخصيته النّحويّة؛ وذلك في طريقة جديدة تسعى إلى فهم الموضوعات النحوية والفكر النحوي من طرق مختلفة.

الكلمات المفتاحية:

البطليوسي؛ الفكر النحوي؛ شواهد نحوية؛ النحو؛ الزجاجي

ABSTRACT **: (obligatory)**(not more than 10 lines) (10)(**Times New Roman**)

There is this study to uncover the specific evidence that Ibn al-Sayyid al-Batalyusi used in his book “Eslah el kalall in the jomal” by al-Zajjaji, and the scholars’ observation that Ibn al-Sayyid followed in his explanation of al-Zajjaji’s book. The researcher sought help from statistics, as he worked on counting the evidence sent in the book, and from Then we reach some insights about this statistical method, especially the development of Ibn al-Sayyid in his treatment of Al-Zajjaji’s book, in a new way there to understand the grammatical topic and grammatical thought from different ways.

Keywords:

al-Batalyusi; grammatical thought; Grammatical evidence; Grammar

* المؤلف المرسل : معتز إبراهيم عبد الرازق عواد

إبراز الشخصيَّة النَّحويَّة عند ابن السّيد البَطَلْيوسِي من خلال استدلاله بالشَّواهد النَّحويَّة في كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجَّاجي

1. مقدمة:

استعان البطليوسي بأصول النحو العربي التي أجمع عليها العلماء في اعتراضاته على الزجاجي، أو في شروحه، وتعليلاته، وترجيحاته النحوية في كتابه إصلاح الخلل، حيث استدل البطليوسي بأصول النحو السماعيَّة، والتي وردت في طيات كتابه على نحو واضح؛ وذلك للاستدلال بها على مسائل النحو المختلفة.

وقد بنى البطليوسي آراءه على شواهد وأدلة، ومن هذه الشواهد: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وتفاوت مقدار ما استشهد به البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل، حيث أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، لكنّ استشهاده بالشعر العربي كان أكثر، أما بالنسبة للحديث الشريف فقد استشهد به في بعض المسائل، وبهذه الطريقة التي سار عليها في الاستشهاد تبع معظم النحاة، إذ سار معظمهم على هذا النحو في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف، والشعر العربي.

منهج البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، حيث يتم العمل على إحصاء الشواهد التي قدَّمها ابن السيد البطليوسي بأنواعها، ثم إخضاع هذه الشواهد للدراسة والتحليل.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى رصد الشواهد المنقولة التي استعان بها وأوردها ابن السيد البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل، وملاحظة المنهجية التي تبناها البطليوسي في عمله على هذا الكتاب؛ سعيًا لإبراز شخصيته النحويَّة.

حدود البحث: الحدود الزمانية تتمثل في زمنين مختلفين هما القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه الزجاجي، والقرن السادس الهجري الذي عاش فيه البطليوسي، أمَّا الحدود المكانية فهي تتمثل بشكل أساس في كتاب إصلاح الخلل الواقع في الجمل لبطليوسي، ولكن بطبيعة الحال لا تقتصر عليه فحسب، بل تم الرجوع إلى مصادر عدة، وذلك تماشيًا مع أهداف البحث.

2. استشهاد البطليوسي بالقرآن الكريم

أجمع العلماء على قوة الاستشهاد بالقرآن الكريم، وأنّ ما جاء فيه أفصح مما جاء في غيره، وفي هذا المجال نرى السيوطي يقول: "فكل ما ورد أنه قُرئ به [القرآن الكريم] جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[1].

1.2 نماذج من استشهاد البطليوسي بالقرآن الكريم:

استشهد البطليوسي بالقرآن الكريم في مواضع كثيرة، منها ما ورد في كتاب الجمل للزجاجي، فذكرها للرد على مسائل النحو الواردة عليها، ومعظمها ما أضافها؛ لتكون دليلًا على المسائل النحوية، والقضايا المتعددة الواردة في كتابه، ونستعرض هنا نماذج من استشهاده بالقرآن الكريم في كتابه إصلاح الخلل:

- في حديثه عن (ما) الاستفهامية قال البطليوسي: "ما الاستفهامية لا تُحذف ألفها إلا مع حروف الجر، كقولهم لِمَ جئت؟ وقول الله عز وجل: **{فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا}**[2]، **{عَمَّ يَتَسَاءلُون}**"[3][4].
- في حديث البطليوسي عن الأوجه التي تفصل بين النعت والبدل قال: "البدل يجري مجرى جملة أخرى، يثبت بها الجملة الأولى، ويقدر معه إعادة العامل، والنعت لا يقدر تقدير جملة أخرى، ولا يقدر معه إعادة العامل، ولكن هو الأول بعينه ومن جملته، والدليل على أنّ البدل يجري مجرى جملة أخرى ظهور العامل معه في قوله عزَّ وجلَّ: **{لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ}**[5]، أعاد اللام الجارّة"[6].
- في اعتراض البطليوسي على الزجاجي في مسألة العطف بـ (لا) قال: "إنّ العرب قد تُدخل (لا) على الفعل الماضي، فتفيد ما تفيده مع المستقبل كقوله تعالى: **{فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى}**[7]، معناه لم يصدق ولم يصل، وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تجيء مفردة كقوله تعالى: **{فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ}**"[8][9].
- في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره تحدّث البطليوسي عن أقسام الأمر فقال فيه: "قسم يختار فيه الرفع: وهو كل أمر يُراد به العموم، كقوله تعالى: **{وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا}**[10]، وقوله: **{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا}**[11]، فهذا القسم يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام"[12].
- في رد البطليوسي على تقسيم الزجاجي لكان بأربعة مواضع، قال البطليوسي: "هذا التقسيم خطأ؛ لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام، وإنما أتى بثلاثة؛ لأن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن قسم من أقسام الناقصة، ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو مما ذكرناه، وجعل القسم الرابع بمعنى صار، وهذا طريف؛ لأن كان التي بمعنى صار ناقصة أيضًا؛ لأنها تحتاج إلى خبر كقوله تعالى: **{كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}**"[13][14].
- يقول البطليوسي في باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع: "ضربت رأس الزيدين اتكالًا على فهم السامع أن نفسين لا يكون لهما رأس واحد، وقرأ بعض القراء: **{فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْأَتُهُمَا}**"[15][16].
- في حديث البطليوسي عن أصناف (ما) ومواضعها قال: "ما التي تدخل بين العامل والمعمول، فلا تمنعه العمل ولا تفيد معنى أكثر من التأكيد كقوله تعالى: **{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ}**[17]، و**{فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ}**"[18][19].
- في باب مواضع أن المفتوحة قال البطليوسي: (أن) تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، فيكون تأويلها تأويل المصدر، وذكر دليلًا لدخولها على الفعل المستقبل من قوله تعالى: **{وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ}**[20]، وذكر دليلًا لدخولها على الماضي من قوله تعالى: **{فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا}**[21][22].
- استعان البطليوسي بقراءة بعض القرَّاء للاستدلال على تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي فقال: "أمّا تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي، فقد جاء أيضًا في القرآن قرأ بعض القرّاء: **{تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ}**"[23][24].

مما سبق نجد أنَّ البطليوسي قد اهتم في تناوله للموضوعات النحويّة المختلفة بالاستدلال بالقرآن الكريم؛ ولعل أبرز سبب في ذلك ما أورده البطليوسي نفسه في مقدّمته عندما قال: "وليس غرضي أن أستوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه، وإنما غرضي أن أُنبّه على أغلاطه، والمُختل من كلامه"[25]، ولاشك أنَّ استدلاله بآيات من القرآن الكريم سيكون أقوى ردّ على ما ورد في الجمل من أغلاط أو اختلال في المعنى.

3. استشهاد البطليوسي بالحديث النبوي

استشهد البطليوسي في كتابه "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي" بالحديث النبوي، لكن استشهاده بالحديث كان متواضعًا مقارنة باستشهاده بالقرآن الكريم والشعر العربي، وقد أصرَّ الباحث على التَّوسع نوعًا ما في هذا الموضوع؛ لما يرى فيه من أهمية، ووجوب توضيح الأمر فيه.

وهنا أودُّ الاستطراد قليلًا في موضوع الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة؛ وذلك لما للموضوع من أهميّة بالغة في فهم الفكر النحوي العربي؛ فمما لاشكَّ فيه أنّ السنّة النبويّة هي الأصل الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، وأنها جاءت مُبينة للقرآن وشارحة له، وأنها فَصّلت مُوجزه، وقيّدت مُطلقه، وأجمع العلماء على حجية السنة والأخذ بها، وقد كان الصحابة -رضي الله عنهم- إذا عُرض عليهم أمرٌ من الأمور بحثوا عنه في كتاب الله عزّ وجلّ، فإن لم يجدوه فيه استعانوا بالسنة المطهّرة، وإن لم يجدوه اجتهدوا في حدود القرآن والسنة وأصولها، فكان ذلك مدعاة لعنايتهم بأحاديث المصطفى (ﷺ) وحفظها بلفظها أو بمعناها، حيث استلهموها من أقواله (ﷺ)، وكانوا عارفين الظروف التي قيلت فيها وملابساتها، كما أنه لا شكَّ في أن رسول الله (ﷺ) أفصح العرب، وأفصح من نطق بالضاد.

أمّا بالنسبة لميدان النحو قد تباينت آراء العلماء فيما يخصُّ الاستشهاد بالحديث، حيث نستطيع أن نقول بأنَّ علماء المرحلة الأولى سكتوا عن الاستدلال بالحديث النبوي؛ لأنه فيما يبدو قد وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي، وبعد ذلك ظهرت الحاجة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج، فذهب كثير من علماء النحو في المرحلة الثانية إلى الحديث، يلتمسون فيه ما يؤيد أقيستهم، ويقوي أحكامهم وترجيحاتهم وآراءهم، في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدرًا للاحتجاج به في النحو، بينما ظهر فريق ثالث يرى إمكانية الاحتجاج ببعض الحديث دون بعضه.

وبالإمكان تقسيم اتجاهات الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاثة اتجاهات، وهي:

الاتجاه الأول: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو، ومن أبرز النحاة الذين استدلوا بالحديث النبوي في كتبهم النحوية: الصفّار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي، وابن مالك، وابن هشام، والجوهري، والغَزْني، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بَرْي، والسُّهَيلي، وغيرهم جمعٌ كثيرٌ[26].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن، وأما الذي دوّن في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، وإنَّ تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حينها كان كلام أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، ثم دُوّن ذلك سواء كان اللفظ كما هو أم تم تبديله، وبعد هذا التدوين مُنع من التغيير أو نقله بالمعنى[27].

وحتى إن قلنا بأن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم لم يجيزوا الاستشهاد به، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فمثلًا لو ذهبنا إلى كتاب سيبويه فإننا لن نجد فيه كلامًا رفعه للنبي (ﷺ) ولكننا نجد في كتابه نصوصًا توافق الأحاديث النبوية، ولكنه لم يستشهد بها على أنّها أحاديث من النبي (ﷺ) بل على أنّها من كلام العرب، فمثلًا قال سيبويه في كتابه: "وأمّا قولهم: كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه[28]، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد"[29]، حيث جعل سيبويه هذا الكلام صادرًا عن العرب الذين يُحتج بكلامهم، ولو أنه كان ممّن يمنع الاحتجاج بالحديث لَمَا أتى بهذا الدليل، ويبدو لنا بأنّ سيبويه وغيره من علماء

النحو كانوا على دراية بعلم الحديث بشكل جيد، أو على الأقل يملكون أساسات هذا العلم، كما أنّ بعضهم كان من علماء الحديث.

الاتجاه الثاني: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض الاستشهاد بالحديث الشريف، وعدم الاحتجاج به صراحة، وقد تصدّر هذا الرأي أبو حيان في كتابه شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع في كتابه شرح الجمل، ونُقِل عن أبي الحسن ابن الضائع أن تجويز الرواية بالمعنى كان السبب لديه في ترك أئمة النحو كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، وقد اعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، أمّا أبو حيّان فإنه أخذ على ابن مالك كثرة استدلاله بالحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، ويرى أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم المختلفة كنحاة بغداد، وأهل الأندلس[30].

ويُرجع السيوطي وغيره من العلماء أنّ أئمة النحو الأوائل لم يستدلوا بالحديث الشريف في إثبات القواعد الكلية إلى أمرين، هما:[31]

الأول: أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (ﷺ) ولكنها نُقلت بعدة روايات كما في قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن"، "ملكتكها بما معك"، "خذها بما معك"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقينًا أنه (ﷺ) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يُحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ.

الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، ولا شكّ في أن الرسول (ﷺ) أفصح من تكلم بالعربية، ولم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها.

وفي الرد على أصحاب هذا الرأي قيل في المانع الأول وهو تجويز الرواية بالمعنى، بأنّ الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أنّ ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوع تغيير في اللفظ، فإنّه تغيير لفظٍ بلفظٍ في معناه، وهو لفظ عربي يُحتج بكلامه في اللغة، ولا شكَّ في أنّ علماء الحديث قد تحروا الدقة في ضبط ألفاظه، أمّا المانع الثاني وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية فهو شيء قليل لا يُبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن نمنع الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح، إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأنّ بعض الناس يلحن فيه[32].

الاتجاه الثالث: يتمثل هذا الاتجاه في التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز العلماء الذين يُمكن تصنيفهم ضمن هذا الاتجاه: السيوطي، والشاطبي، إذ نرى السيوطي يقول: "وأمّا كلامه (ﷺ) فيُستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا"[33]، أمّا الشاطبي فقد قسّم الحديث من حيث النقل إلى قسمين: "أحدهما: ما عُرف أن المعتني به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان، والثاني: ما عرف أن المعتني به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله (ﷺ)"[34].

وقد حدد محمد الخضر حسين ستة أنواع من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة وهي[35]:

- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته (ﷺ) كقوله: "حمي الوطيس"، و"مات حتف أنفه"، وغير ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان.

- ما يُروى من الأقوال التي كان يُتعبّد بها، أو أُمر بالتعبُّد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثيرٍ من الأدعية والأذكار.
- ما يُروى شاهدًا على أنّه (ﷺ) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.
- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، إذ أنَّ اتفاق الألفاظ مع تعدد الطريق دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.
- الأحاديث التي دونها مَن نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الله بن جريج، والإمام الشافعي.
- ما عُرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد، وغيرهم.

وفي هذا الموضوع فإنَّني أرى بعدم وجود مانعٍ من الاحتجاج بأحاديث النبي (ﷺ) مع مراعاة الأنواع الستة التي ذكرناها سابقًا، إضافة إلى بعض الشروط كالنظر إلى تخريج الحديث وإسناده.

وإنَّني أرى رأيًا سديدًا للأفغاني حول هذا الموضوع يقول فيه: "ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إنَّ ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة وخيرهم من صنّف مفردات اللغة في موضوع واحد كالأصمعي مثلًا، ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنف السابقون، فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسع علمًا؛ ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئًا وافرًا مكّنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا -فرحين مغتبطين- كثيرًا من قواعدهم التي صاحبها حين وضعها شح المورد، ولكانوا أشد المنكرين على أبي حيان جموده، وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب"[36]، وعليه أدعو الباحثين وعلماء النحو إلى تفعيل الاستدلال بالأحاديث النبويَّة في كُتبهم وآرائهم في مختلف الموضوعات النَّحوية.

1.3 نماذج من استشهاد البطليوسي بالحديث النبوي:

احتج البطليوسي بالحديث الشريف في مواضع قليلة لا تتجاوز سبعة مواضع في كتابه "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- استشهد البطليوسي بالحديث في باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان، حيث يقول: "وزاد غير أبي القاسم في هذا الباب النعل التي تُلبس، والنعل أيضًا الأرض ذات الحجارة إذا طلعت عليها الشمس رأيتها تبرق، والحديث: {**إِذَا ابْتَلَّتِ النِّعَالُ، فَصَلُّوا فِي الرِّحَالِ**}[37][38].
- استعان البطليوسي في باب مواضع (ما) بالحديث، حيث ذكر في هذا الباب اثنين وثلاثين موضعًا لها، وفي أحد المواضع استشهد بقوله (ﷺ): {**إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**}[39]، حيث ذكر أنّ ما في الموضع السابق للحصر والتحقيق[40].

- دلَّل البطليوسي أثناء حديثه عن الحال بحديثٍ نبويٍّ، حيث قال: "وقلنا: أو في حكم المشتق لقولهم: بنيت له حسابه بابًا بابًا، وتصدّقت بمالي درهمًا درهمًا، وقول النبي (ﷺ) وقد سئل كيف يأتيك الوحي؟ فقال: {**أَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ الْمَلَكُ رَجُلًا**}[41]، فهذه الأسماء وإن لم تكن مشتقة من أفعال، فقد نابت مناب المشتق[42].

4. استشهاد البطليوسي بالشعر العربي

اهتم العرب بالشعر تأليفًا وحفظًا ونقلًا، وقيل بأنه ديوان العرب؛ فبه عُرفت مآثرهم، وأنسابهم، وقصصهم، وأخبارهم؛ فالقلب إلى الشعر أنشط، والذهن له أحفظ، وقد أجمع علماء النحو على حجيته، وقوة الاستشهاد به.

وهنا لابُدَّ لنا من وقفة مع هذا الموضوع، وتقديم شرح بسيط حوله، حيثُ يُحتجُّ بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعروبتهم، وبالجملة فإنَّه لم يُؤخذ عن حضري قط، ولا سكان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تُجاور سائر الأمم الذين حولهم[43].

وفيما يلي أبرز قواعد علماء النحو في الاحتجاج بكلام العرب:[44]

- المسموع إما مطّرد وإما شاذ، وهي أربعة أضرب:
  - مطرد في القياس والاستعمال معًا، كرفع الفاعل، وهذا أقوى مراتب الكلام.
  - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو الماضي من يذر ويدع.
  - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، استنوق، والقياس والإعلال، نحو: استحاذ.
  - شاذ في القياس وفي الاستعمال معًا، نحو: ثوب مصوون، وفرس مقوود.
- لا تشترط العدالة في العربي المري عنه، وإنما تشترط في الراوي.
- يُقبل ما ينفرد به الفصيح؛ لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد متكلموها.
- اللغات على اختلافها حجة كلها.
- في تداخل اللغات إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدًا اعتبرتا معًا؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أشعارها، ويجوز أن تكون إحداهما لغته، والثانية أخذها عن قبيلة أخرى.
- إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال.
- كثيرًا ما تُروى الأبيات على أوجه مختلفة، ويكون الشاهد في بعض دون بعض.
- لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين، فابن هرمة (ت150هـ) آخر الإسلاميين المُحتج بأقوالهم، وبشار (ت167هـ) رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم.
- لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يُعرف قائله، إلا إذا كان الراوي عربي ممن يُحتج بكلامه.

هذه الضوابط آنفة الذكر سار عليها علماء النحو الأوائل، وأغلب علماء البصرة، ومَن سار على نهجم من بعدهم من مختلف الأقطار، إلا أنَّ نحاة الكوفة كان لهم رأي مُختلف حيث احتجوا بكافة طبقات الشعراء، وأجازوا الاحتجاج بشعر لا يُعرف قائله.

وقد قُسم الشعراء إلى أربع طبقات هي:[45]

- طبقة الجاهليين: وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس، ويُستدل بشعرهم بلا خلاف بين النحويين.
- طبقة المخضرمين: وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد، وحسّان، ويُستدل بشعرهم بلا خلاف بين النحويين.
- طبقة المتقدمين: وأيضًا يُقال لهم (الإسلاميون) وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، ولم يدركوا الجاهلية كجرير والفرزدق، ومعظم نحاة البصرة يُجيزون الاحتجاج بشعرهم، ومنهم من وضع قيود على هذه الطبقة، أما نحاة الكوفة فيجيزون الاحتجاج بشعرهم دون قيود.
- طبقة المولّدين والمحدثين: وهم الذين تبعوا شعراء الطبقة السابقة كبشار بن برد، وأبي نواس، ونحاة البصرة لا يُجيزون الاحتجاج بشعرهم، أمَّا نحاة الكوفة فقد أجازوا ذلك، إذ أنَّ نحاة البصرة وضعوا قيودًا وحدودًا أكثر من تلك التي وضعها نحاة الكوفة.

وقد زاد بعضهم طبقتين وهما:

- طبقة المحدثين: (حيث قصروا الطبقة الرابعة على المولّدين فقط)، وهم الذين جاءوا بعد المولّدين كأبي تمام.
- طبقة المتأخرين: وهم الذين جاءوا بعد المحدثين كالمتنبي.

أمّا الكوفيون فقد كانوا أوسع رواية، وأقل ضبطًا، وقيل إن الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع، أو منسوب إلى غير قائله، وذكروا أنهم يحتجون بأشعار الطبقات الأربع، وبشعر لا يُعرف قائله، وكانوا يستخرجون منه قواعد يُنكرها البصريون[46].

1.4 نماذج من استشهاد البطليوسي بالشعر العربي:

وقد أكثر البطليوسي من استشهاده بالشعر، والاحتجاج به على مختلف المسائل النحوية الواردة في كتابه "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"، وفي النقاط التالية أُقدّم مجموعةً من النماذج على ذلك:

1- استشهد البطليوسي بالشعر في حديثة عن علامة التأنيث، حيث قال: "قد يشترك المذكر والمؤنث في أسماء كثيرة نحو: هند، وأسماء، وجعفر، قال الشاعر:[47]

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشُو إِلَى ذِكْرِ مَالِكٍ

فهند في هذا البيت اسم رجل"[48].

2- في حديث البطليوسي عن تقديم المفعول به على الفاعل، قال: "أن يصنع الشاعر شعرًا قوافيه مرفوعة، فيؤخر الفاعل من أجل القافية كما قال النابغة:[49]

إِذَا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ القَنَابِلُ"[50].

3- استدل البطليوسي بالشعر في باب النداء، فقال: "أمّا باب النداء: فنحو قولك: يا أخانا زيدًا، ويا أبا عبد الله محمدًا، ومنه قول رؤبة:[51]

إِنّي وأَسْـــطَار سُـــطِرْانَ سَـــطْرًا لَقائلٌ يا نَصْـــرُ نَصْـــرًا نَصْـــرًا

فمِن نصب نصرًا الثاني والثالث جعلهما عطف بيان على موضع نصر الأول المنادى، ومَن رفع نصر الثاني ونونه جعله عطف بيان على لفظ المنادى، وجعل نصرًا الثالث عطف بيان على موضعه، ومَن رفعه ولم ينونه أبدله من نصر المنادى"[52].

4- استعان البطليوسي بالشعر في باب أقسام الأفعال في التعدي، فقال: "وقد تجيء تفاعل متعديًا، قالوا: تداولنا الشيء، وتناوبنا الماء وتجاوزت المكان، وتقاضيت الدين، وتعاطيت الشيء، وتعاهدت ضيعتي، ومن ذلك قول امرئ القيس: [53]

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًـــا إِليهَا ومَعْشَـــرًا عَلَيَّ حِراسًـــا لَو يُشِـــرُّونَ مَقْتَلِي"[54].

5- في ردّ البطليوسي على أبي القاسم في مسألة زيادة كان، قال: "أمّا زيادة كان في بعض المواضع فلا خلاف بين النحويين أنه مسموع من العرب، ولكن كان يجب على أبي القاسم أن يستشهد على زيادتها بما لا خلاف بين النحويين في زيادتها فيه، ويترك ما فيه خلاف كقول الشاعر:[55]

سَـــرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَـــامُوا عَلى كَانَ المُسَـــوَّمَةِ العِرَابِ"[56].

6- استدل البطليوسي بقول الحرث بن ظالم عندما تحدث عن حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل ببيته الذي يقول فيه:[57]

فَمَـا قَومِي بثَعْلبـةَ بْنِ سَـــعْـدٍ وَلَا بِـفَـزَارَةِ الشّـــعْـرِ الـرِّقَـابَا

وهذا حمل الصفة محمل اسم الفاعل، وقال الفرزدق في حمل اسم الفاعل على الصفة:[58]

أَبأْنَا بِهَـا قَتْلى وَمَـا فِي دِمـائِهَـا وَفَاءٌ وَهُنَّ الشَّـــافِيَاتُ الحَوَائِمِ[59].

7- قال البطليوسي: "واحتج عيسى بن عمر على أنّ التمني خبر يدخله الصدق والكذب بقول عنترة:[60]

وَقَدْ كَذَبتْكَ نِفْسُـــكَ فَاكْذِبْهَا لِـمَـا مَـنَّـتْـكَ تَـغْـرِيْـرًا قَـطَـامِ

ويؤيد ذلك قول الآخر:[61]

وَأَكْـثَـرُ آمَـالِ الـرّجـالِ كَـوَاذِبُ

ويؤيده أيضًا قول الآخر:[62]

مُنًى إنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أَحْسَنَ المُنَى وَإِلَّا فَقَدْ عِشْـــنَا بِها زَمَنًا رَغْدَا

وإذا جاز أن تكون المنى بأنها حق جاز ان توصف بأنها باطل وكذب"[63].

8- في حديث البطليوسي في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، قال: "وإذا جاء شيء من الأعجمي الذي ليس بعلم غير معروف، فإنما يُمنع الصرف لعلة أخرى غير العجمية، نحو: سراويل، فإنّ امتناعها من الصرف ليس من أجل العجمة، إنما المانع لها من الصرف كونها على صورة الجمع، أو لأنها جمع سروالة، أو سروال، قال الشاعر:[64]

عَـلَـيْـهِ مِـنَ الـلّـؤْمِ سِـــرْوَالَـةٌ فَـلَـيْـسَ يَـرقُّ لِـمُسْـــتـعـطِـفِ

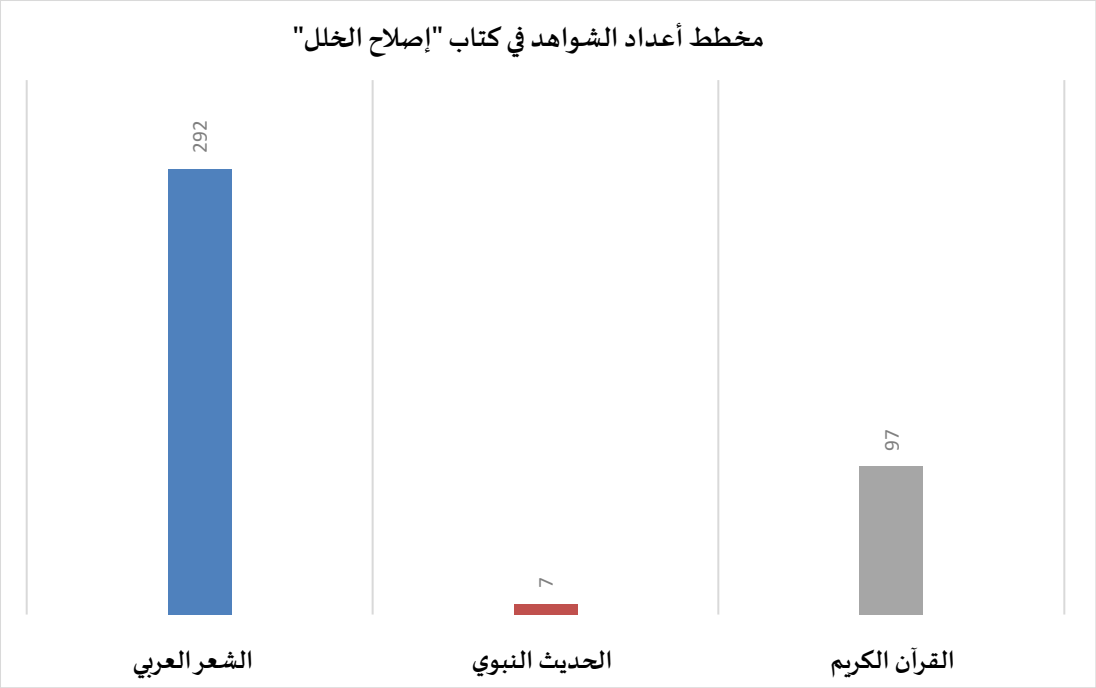
وكذلك حمص، إنما فارقت باب خش، ودل، وخان، لِما فيها من التأنيث"[65].

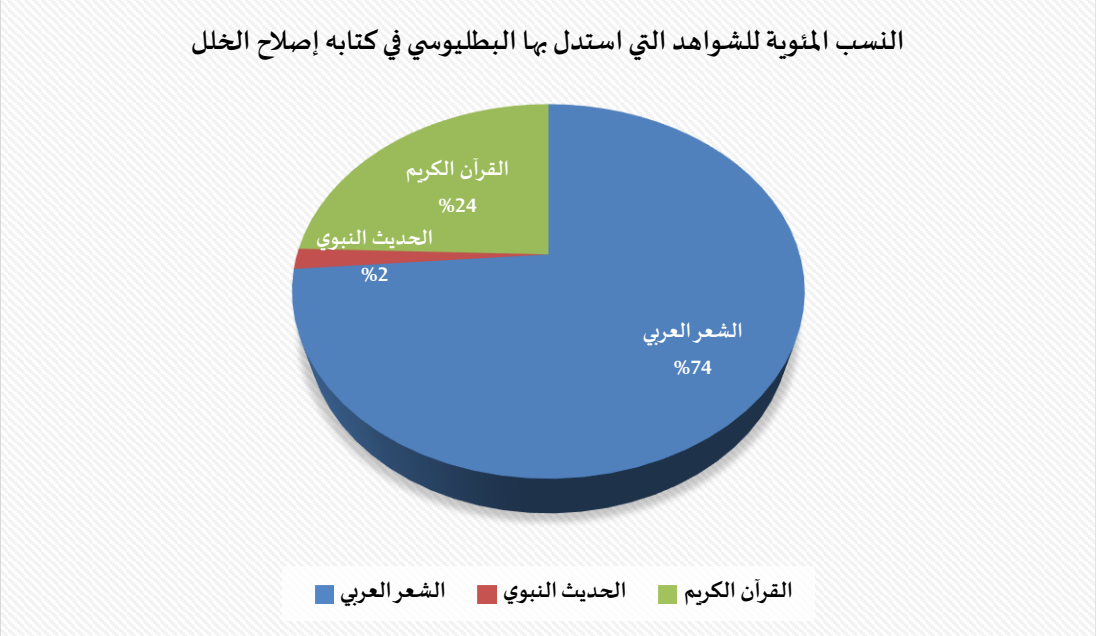
ومن خلال ما سبق نجد أنَّ البطليوسي قد أكثر من الاستدلال بالشعر، وهو بذلك يسير مع أغلب أقرانه من حيث الاعتماد على الشعر العربي في التقعيد، ولكنَّني أرى أنَّ البطليوسي قد برز عنهم في طريقة تناوله لهذه الشواهد، فهو لم يكتف بالأبيات الشعرية التي ذكرها الزجاجي في كتابه، بل أضاف على معظم المسائل أبياتًا أخرى من الشعر، وذلك

لتوضيح المسألة وتقريبها للقارئ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ البطليوسي قد خصَّص كتابًا آخر تناول فيه أبيات الشعر الواردة في كتاب الجمل للزجاجي وأسماه: شرح أبيات الجمل، وهذا في دلاله على مدى موسوعته الفكرية التي ساهمت في إبراز شخصيته النحويّة التي أهّلته ليكون واحدًا من أبرز علماء النحو في القرن السادس الهجري.

5. دراسة تحليلية إحصائية للشواهد المنقولة:

قام الباحثُ بالاستعانة بعلم الإحصاء بعملية إحصاء للشواهد المنقولة في كتاب البطليوسي "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"؛ وذلك في محاولة فريدة لفهم الفكر النحوي لدى النحاة من جوانب جديدة، ومختلفة عن المألوف، وفيما يلي ندرج مخططات وإحصاءات تُبين التفاوت الكمي في استخدام البطليوسي للشواهد:





وبناء على المخططات السابقة نجد أنَّ البطليوسي قد استشهد بالشعر العربي (292) مرةً، بنسبة بلغت 74% من مجموع الشواهد المستخدمة في كتابه إصلاح الخلل، بينما استشهد بالقرآن الكريم (97) مرةً، بنسبة بلغت 24%، واستشهد بالحديث الشريف (7) مراتٍ، بنسبة بلغت 2%.

ويتضح لنا من خلال المخططات السابقة أنَّ البطليوسي قد أكثر من استخدامه في شواهده للشعر العربي، حيث جعل منها ارتكازًا أساسًا لمعظم مسائله، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل كتابه إلا واستدل فيها بشاهد من أشعار العرب، وبهذا نجده قد سار على ذات الطريق التي سارها معظم النحاة، إذ كان النحاة يعتمدون في تقعيدهم للغة على أشعار العرب بشكل أساس، كما أننا لا حظنا استدلال البطليوسي في شواهده بآيات من القرآن الكريم بشكل ملحوظ، كما أنّه لم يُغفل الاستدلال بالحديث النبوي، وحتى إن كان استدلاله بالحديث النبوي خجولًا إلا أنّها نقطة تُحسب له لا عليه، فبعض النحاة لم يستشهدوا بالحديث مُطلقًا، وبعضهم منع الاستدلال به.

6. خاتمة:

لاحظ الباحث مما سبق أنَّ البطليوسي بنى آراءه النحوية واللغوية على شواهد وأدلة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وتفاوت مقدار ما استشهد به البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل، حيث أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، لكنّ استشهاده بالشعر العربي كان أكثر، أما بالنسبة للحديث الشريف فقد استشهد به في بضع مسائل، ونراه بهذه الطريقة قد سار على ذات الطريق التي سلكها أغلب النحاة، لكنه برز عنهم بشخصيّته النحويّة بطريقة تناوله للموضوعات النحويّة، ويُمكنُنا تلخيص نتائج المقال في النقاط الآتية:

- إنَّ إكثار البطليوسي من استخدام الشواهد بأنواعها المتعددة يُدلّل على مدى توسّعه في شرح الموضوعات النحوية واللغوية وتوضيحه لها، يُبرزُ لنا الشخصية النَّحويَّة لدى البطليوسي، كما يثبت لنا أنَّ موسوعته الفكرية واسعة في هذه المجالات.
- لم يبتعد البطليوسي في آرائه النَّحويّة وترجيحاته كثيرًا عن مُعظم أقرانه النَّحويّين، إلّا أنَّه برز عنهم في جوانب عدّة منها: كثرة استدلاله بآراء الكوفيين، وكثرة تدعيمه للموضوعات النحويّة بآراء المتقدّمين من النحاة، فجعله ذلك يبرز عن غيره من العلماء.
- من خلال استخدام المنهج الإحصائي وتتبعنا للشواهد التي استدل بها البطليوسي خلصنا إلى أنَّ البطليوسي استشهد بالشعر العربي بنسبة بلغت 74% من مجموع الشواهد المستخدمة في كتابه إصلاح الخلل، بينما استشهد بالقرآن الكريم بنسبة بلغت 24%، واستشهد بالحديث الشريف بنسبة بلغت 2%، وهذا يُبين تنويعه في استخدام الشواهد المنقولة، لكنّه أكثر من استخدام الشعر العربي في شواهده، جعله ارتكازًا أساسًا لمعظم مسائله، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل كتابه إلا واستدل فيها بشاهد من أشعار العرب.
- من خلال ما تمّ تقديمه في هذه المقال فإنَّني أدعو طلبة العلم والباحثين في مجال النحو إلى مزيدٍ من العمل والبحث في كتاب البطليوسي إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، وغيرها من كتب

النحو التي ألّفها، حيث حوت خلاصةً من الفكر النحوي الذي امتاز به البطليوسي ما أهله ليكون من أبرز علماء النحو في الأندلس في القرن السادس الهجري.

7. قائمة المراجع:

- القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم).
- صحيح البخاري. [البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422ه) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه= صحيح البخاري، تح: الناصر، محمد، ط1، بيروت: دار طوق النجاة].
- صحيح مسلم. [مسلم، مسلم بن الحجاج. (د.ت) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم= صحيح مسلم، تح: الباقي، محمد، بيروت: دار إحياء التراث العربي].
- مُسند الشافعي. [الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (1951) مُسند الإمام الشافعي، رتبه ونشره: السندي، محمد، وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية].

1- امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر. (2004)، ديوان امرئ القيس، تح: المصطاوي، عبد الرحمن، ط2، بيروت: دار المعرفة.
2- الأفغاني، سعيد. (1994)، في أصول النحو، دمشق: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
3- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1999)، أسرار العربية، ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
4- البطليوسي، عبد الله بن السيد. (2003)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تح: النشرتي، حمزة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
5- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: هارون، عبد السلام، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي.
6- البلاذري، أحمد بن يحيى. (1996)، جمل من أنساب الأشراف، تح: الزركلي، سهيل، ط1، بيروت: دار الفكر.
7- التبريزي، الخطيب التبريزي. (1994)، شرح ديوان أبي تمام، تح: الأسمر، راجي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي.
8- حسين، محمد الخضر. (1960) دراسات في العربية وتاريخها، ط2، دمشق: المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح.
9- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: محمد، رجب، وعبد التواب، رمضان، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
10- الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة. (1984)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تح: الكرنكوي، سالم، واليماني، عبد الرحمن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
11- الزبيدي، محمد بن محمد أبو الفيض. (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت: دار الهداية.

12- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988) الكتاب، ط3، تح: هارون، عبد السلام، القاهرة: مكتبة الخانجي.
13- السيوطي، جلال الدين. (2006)، الاقتراح في أصول النحو، تح: عطية، عبد الحكيم، ط2، دمشق: دار البيروتي.
14- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: شرح ألفية ابن مالك، ط1، تح: العثيمين، عبد الرحمن وآخرون، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
15- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة. (1991)، أمالي ابن الشجري، تح: الطناحي، محمود، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
16- شراب، محمد. (2007)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
17- عنترة، عنترة بن شداد. (2004)، ديوان عنترة بن شداد، تح: طماس، حمدو، ط2، بيروت: دار المعرفة.
18- فجال، محمود. (1997)، الحديث النبوي الشريف في النحو العربي، ط2، الرياض: أضواء السلف.
19- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994)، المقتضب، تح: عضيمة، محمد، ط3، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
20- المستعصمي، محمد بن أيدمر. (2015)، الدر الفريد وبيت القصيد، تح: الجبوري، كامل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
21- المفضل الضبي، المضل بن محمد بن يعلي. (د.ت)، المفضليات، تح: هارون، عبد السلام، وشاكر، أحمد، ط6، القاهرة: دار المعارف.
22- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414ه)، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.
23- نحلة، محمود. (1987)، أصول النحو العربي، ط1، بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر.
24- النويري، أحمد بن عبد الوهاب القرشي التميمي. (1423ه)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط1، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
25- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: المبارك، مازن، وحمد الله، حمد، ط6، دمشق: دار الفكر.
26- يعقوب، إميل. (1996)، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
27- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن يعيش. (2001)، شرح المفصل، تح: يعقوب، إيميل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

8. هوامش البحث:

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص39).
(2) [النازعات: 43].
(3) [النبأ: 1].
(4) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص57).
(5) [الأعراف: 75].

(6) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص74).

(7) [القيامة: 31].

(8) [البلد: 11].

(9) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص88- 89).

(10) [النساء: 16].

(11) [المائدة: 38].

(12) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص122).

(13) [آل عمران: 110].

(14) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص140).

(15) [آل عمران: 110].

(16) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص293).

(17) [آل عمران: 159].

(18) [النساء: 155].

(19) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص293).

(20) [البقرة: 184].

(21) [النمل: 56].

(22) انظر: البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص329).

(23) [يوسف: 10].

(24) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص341).

(25) المرجع السابق، (ص19).

(26) انظر: فجال، الحديث النبوي الشريف في النحو العربي، (ص104-105).

(27) انظر: المرجع السابق، (ص108).

(28) بنحوه أخرجه البخاري، ومسلم، انظر: [البُخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه= صحيح البخاري، تح: الناصر، محمد، ط1، بيروت: دار طوق النجاة؛ كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، هل يُصلى عليه، وهل يُعرض على الصبي الإسلام؟ (2/ 94) رقم الحديث: 1358]، و [مُسلم، مسلم بن الحجاج. (د.ت) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحيح مسلم، تح: الباقي، محمد، بيروت: دار إحياء التراث العربي؛ كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار، وأطفال المسلمين (4/ 2047) رقم الحديث: 2658].

(29) سيبويه، الكتاب، (2/ 393).

(30) انظر: فجال، الحديث النبوي الشريف في النحو العربي، (ص113- 115).

(31) انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص44).

(32) انظر: الأفغاني، في أصول النحو، (ص50- 52).

(33) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص43).

(34) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: شرح ألفية ابن مالك، (3/ 403).

(35) حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، (ص177- 178).

(36) الأفغاني، في أصول النحو، (ص49- 50).

(37) [الشافعي: مُسند الشافعي؛ كتاب: الصلاة، باب: الأذان (1/ 63) رقم الحديث: 185]، وورد الحديث بروايات متعددة، انظر: [البُخاري: صحيح البخاري؛ كتاب: الصلاة، باب: الكلام في الأذان (1/ 126) رقم الحديث: 616]، و[مسلم: صحيح مسلم؛ كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الصلاة في الرحال في المطر (1/ 484) رقم الحديث: 697].

(38) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص265).

(39) أخرجه البخاري ومسلم، انظر: [البُخاري: صحيح البخاري؛ كتاب: الصلاة، باب: ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد (1/ 98) رقم الحديث: 456]، و[مسلم: صحيح مسلم؛ كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (2/ 1141) رقم الحديث: 1504].

(40) انظر: البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص308).

(41) أخرجه البخاري، انظر: [البُخاري: صحيح البخاري؛ كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي (1/ 6) رقم الحديث: 2].

(42) انظر: البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص102).

(43) انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص47).

(44) انظر: الأفغاني، في أصول النحو، (ص62- 65).

(45) انظر: نحلة، محمود، أصول النحو العربي، (ص66- 67).

(46) انظر: المرجع السابق. (ص70).

(47) أراد بـ (هندًا) اسم رجل؛ لذلك صرفه، وأعاد الضمير عليه بالتذكير، وهذا البيت شاهد على ثبوت الهاء في قتاله عند الوقف. انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، (13/ 339)، وابن يعيش، شرح المفصل، (3/ 359)، وشراب، محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (1/ 557).

(48) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص51).

(49) هذا عجز بيت، وصدره: وكانت لهم ربيعة يحذرونها، والبيت للنابغة وهو أحد أصحاب المعلقات، والشاهد فيه تأخير الفاعل للقافية. انظر: الدينوري، المعاني الكبير، (2/ 894)، والشاطبي، المقاصد، (2/ 618).

(50) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص65).

(51) البيت للشاعر رؤبة بن العجاج، وهذا البيت من شواهد سيبويه، والشاهد فيه في ضروب كلمة (نصر) الأولى، وفيه وجهان: الضم والنصب، أمّا (نصر) الثانية ففيه أربعة أوجه، ضمه، ورفعه منونًا، ونصبه، وجره، و(نصر) الثالثة فيه وجه واحد وهو النصب. انظر: البغدادي، خزانة الأدب، (3/ 219)، وسيبويه، الكتاب، (2/ 185)، وشراب، محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (1/ 403)، والأنباري، أسرار العربية (ص216).

(52) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص71- 72).

(53) ورد هذا البيت في معلقة امرئ القيس التي مطلعها: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، والشاهد هنا في (تجاوزت) التي جاءت متعدية على وزن تفاعل، وقد استشهد به ابن هشام على أنَّ لو الشرطية لم يسبقها (ود) أو (يود)، وفي رواية المغني: أحراسًا عليها، ومعشرًا على حراصًا. انظر: امرئ القيس، ديوان امرئ القيس، (1/ 36)، وابن هشام، مغني اللبيب، (ص350).

(54) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص98).

(55) أورد جمع من النحاة هذا البيت على أنَّه شاهد على زيادة كان، حيث يرون أنَّ كان الزائدة لا يُصاغ منها مضارع؛ لأن حروف المضارعة تدل على الفاعلين، ولا فاعل لها، وهذا البيت ورد في اللسان غير منسوب، وقال عنه البغدادي: وهَذا البَيت مع شهرته وتداوله لم أَقف على خبر لَهُ. انظر: البغدادي، خزانة الأدب، (9/ 210)، ابن منظور، لسان العرب، (13/ 370)، والأنباري، أسرار العربية، (ص115).

(56) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص142).

(57) هذا البيت للحارث بن ظالم، وهو من شواهد سيبويه، وقد ذكره بروايتين، الأولى كالتي أوردها البطليوسي هنا، والثانية: الشعري رقابا، والشاهد فيه حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل، وتعني الحسن الوجه، وبالرواية التي ذكرها البطليوسي ذكرها ابن الشجري، وروى ابن يعيش الروايتين. انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، (1/ 42)، والمفضل الضبي، المفضليات، (ص314)، وسيبويه، الكتاب، (1/ 201)، وابن الشجري، الأمالي، (2/ 398)، وابن يعيش، شرح المفصل، (4/ 116).

(58) الشاهد في بيت الفرزدق هذا في قوله: الشافيات الحوائم، حيث دخلت الألف واللام على الشافيات الذي هو مضاف إلى الحوائم؛ لأنَّ الإضافة لفظية كما في الجعد الشعر، وذهب المبرد إلى منع الجر، وأوجب النصب، ويرى أبو حيان الأندلسي جواز ذلك. انظر: البغدادي، خزانة الأدب، (7/ 373)، ويعقوب، إميل، المعجم المفصل في شواهد العربية، (07/ 273)، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، (5/ 2276)،

(59) انظر: البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص202).

(60) البيت السابق لعنترة، وهو أحد شعراء المعلقات، والشاهد في بيته السابق للدليل على أنَّ التمنّي يدخله الصدق والكذب. انظر: عنترة، ديوان عنترة، (ص51)، والسبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (1/ 111).

(61) هذا عجز بيت لأبي تمام وصدره: وهو الدهر لا يشوي وهن المصائب، وهو أيضًا شاهد على دخول الصدق والكذب على التمنّي. انظر: التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، (2/ 203)، والنويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، (5/ 202).

(62) البيت لرجل من بني الحارث، ويأتي أيضًا ضمن الشواهد على دخول الصدق والكذب على التمني، والمعنى هنا بأنَّ الأماني إن جاءت صادقة فهي أحسن، وإن كانت كاذبة فنعيش بذكراها. انظر: العسكري، جمهرة الأمثال، (2/ 221)، والمستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد، (4/ 225)، ويعقوب، إميل، المعجم المفصل في شواهد العربية، (2/ 195).

(63) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص225- 226).

(64) قيل أنَّ هذا البيت مجهول قائله، وقيل أنَّه مصنوع، وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية صدره، ونسبه محقق الكتاب لتميم ابن أبي مقبل، واحتج به من قال: إنّ سراويل جمع سروالة، وإن سراويل منع من الصرف لكونه جمعًا، وذكره المبرد في المقتضب. انظر: الزبيدي، تاج العروس، (29/ 197)، وابن مالك، شرح الكافية، (3/ 1501)، والمبرد، المقتضب، (3/ 346)، وابن يعيش، شرح المفصل، (1/ 182).

(65) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، (ص240- 241).